

إيران تسعى إلى تصدير الصواريخ

الحلفاء الأوروبيون يقوِّضون مساعي واشنطن لتطويق أنشطة طهران الباليستية



الشرق الأوسط في مرمى الصواريخ الإيرانية

تفتيش متأخر لمواقع نووية إيرانية مشبوهة

مجلس الأمن لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران والتي كانت قد رُفعت بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع القوى العالمية وهو الاتفاق الذي انسحبت منه الولايات المتحدة.

وفي سبتمبر الماضي، قالت الوكالة الدولية، إنها تحققت من تركيب طهران أو بدنها بتركيب 56 جهازاً للطرز المركزي.

ومنذ ذلك الحين، تقول الوكالة مفتشها النوويين من الدول، ما أثار مخاوف القوى الكبرى.

وبحسب الوكالة تشير صور الأقمار الاصطناعية إلى أنه تم تطوير هذه المواقع وإزالة آثار النشاط السابق، أما المنظمة النووية الإيرانية فتفتي ذلك.

الدولية للطاقة الذرية أن إيران كان لديها برنامج أسلحة نووية سري أوقفته في عام 2003 خشية اكتشافه. وتنفى الجمهورية الإسلامية منذ وقت طويل صحتها إلى صنع قنابل ذرية.

ووصل المدير العام لوكالة الطاقة الذرية رافائيل جروسبي إلى طهران الاثنين للضغط من أجل السماح بدخول الموقعين اللذين تشتبه الوكالة في أنهما ربما لا يزالان يحتويان على مواد نووية أو آثار لها، لم يتم الإعلان عنها.

وتم الاتفاق على مواعيد زيارة مفتشي الوكالة للموقعين دون ذكر اسميهما، بالإضافة إلى الاتفاق على المعايير الخاصة بـ"أنشطة التحقيق" هناك. وقالت إيران إن زيارة جروسبي ليس لها صلة بالتحرك الأميركي في

طهران - قالت إيران الأربعاء إنها وافقت على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة بدخول موقعين تشتبه الوكالة بأنهما كانا يحتويان ذات يوم سرا مواد أو أنشطة نووية.

ولا يستبعد مراقبون أن تكون الموافقة الإيرانية، التي جاءت بعد أشهر من الشد والجذب مع محققى وكالة الطاقة الذرية، على إثر ترتيبات داخل المنشآت المشكوك فيها، ما يقوِّض مصداقية التعامل الإيراني ويؤكد المخاوف الدولية.

ويشير هؤلاء إلى أن عملية السماح بدخول المنشآت محل الشك والاشتباه، ما كانت لتتأخر إن لم تحاول طهران طمس بعض الأنشطة داخلهما. وتعتقد أجهزة المخابرات الأميركية والوكالة

وهناك احتمال كبير أن يكون بيع إيران أسلحة مصدرا كبيرا للدخل في المستقبل، بل من المرجح أنه سيكون مصدرا مهما للدخل حيث من المؤكد أن احتياطي البلاد من النفط لن يبقى إلى الأبد.

وسعت الولايات المتحدة جاهدة إلى إعادة فرض عقوبات دولية على إيران، بما في ذلك تصدير حظر السلاح، الذي ينتهي سريانه في أكتوبر المقبل، بموجب الاتفاق النووي الإيراني الذي انسحبت منه الولايات المتحدة.

وأخطرت الولايات المتحدة الأمم المتحدة رسمياً بذلك، في ظل رفض بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الحلفاء الثلاثة لواشنطن والأطراف في الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، لهذه الخطوة.

والثلاثاء، قال رئيس مجلس الأمن الدولي إنه لن يتخذ أي إجراءات أخرى بشأن مسعى الولايات المتحدة لإعادة فرض العقوبات على إيران.

وصرح مندوب إندونيسيا لدى الأمم المتحدة ديان تريانسياه دجاني، الذي ترأس بلاده مجلس الأمن هذا الشهر "لا يوجد إجماع في المجلس، وبالتالي فإن رئيس المجلس ليس في وضع يسمح له باتخاذ المزيد من الإجراءات".

وردت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت بالقول "لأشهر وأشهر، أخبرنا المجلس أن الرئيس

ترامب لن يسمح أبداً لأكثر دولة راعية للإرهاب في العالم (في إشارة إلى إيران) بشراء وبيع الطائرات والدبابات والصواريخ وأنواع أخرى من الأسلحة التقليدية بحرية".

وضغطت إدارة ترامب لتفعيل آلية "سنايب باك" التي تتيح لأي من الدول الموقعة على الاتفاق النووي إعادة تفعيل العقوبات في حال لم تمتثل طهران للاتفاق. إلا أن هناك تأكيدات واسعة على أنه ليس من حق الولايات المتحدة إعادة تفعيل آلية في الاتفاق الذي انسحبت منه بالفعل.

وكانت الولايات المتحدة ابغلت الأمم المتحدة رسمياً الخميس الماضي بطلبها إعادة فرض العقوبات على إيران، لكن بريطانيا وفرنسا وألمانيا أعلنت على الفور معارضتها للخطوة.

نجحت إيران إلى حد ما في فصل ملفها النووي عن برنامجها الصاروخي الباليستي، بعد أن أجهز حلفاؤها الأوروبيون مساعي أميركية في مجلس الأمن لتمديد حظر الأسلحة وعودة العقوبات الأممية عليها، على الرغم من مشاطرتهم للمخاوف الأميركية بشأن الأنشطة الصاروخية الإيرانية التي تزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط.

طهران - أكد محللون عسكريون أن إيران تمتلك أكبر ترسانة صواريخ في الشرق الأوسط، وأكثرها تنوعاً، وبينها صواريخ كروز فائقة القدرات القتالية، في وقت يرجح فيه بقوة أن تصبح طهران أحد مصدري الصواريخ إلى السوق العالمية.

وفي يناير الماضي، وردا على اغتيال الولايات المتحدة للجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، أطلقت إيران عدداً من الصواريخ الباليستية على مواقع أميركية في العراق ولم تسفر الصواريخ عن خسائر كبيرة بالنسبة للأميركيين. وأشار الخبراء إلى أن إيران قصدت ذلك من أجل عدم تصعيد الأزمة مع الولايات المتحدة.

لكن في الوقت نفسه، استطاعت إيران بإطلاقها الصواريخ حفظ ماء الوجه بقيامها بالرد على اغتيال سليماني في هجوم بطائرة أميركية مسيرة.

إيران تمتلك أكبر ترسانة صواريخ في الشرق الأوسط وأكثرها تنوعاً بينها صواريخ كروز ذات القدرة القتالية العالية

وحذر عدد من الخبراء من أنه إذا ما تعرضت إيران لموقف مماثل في المستقبل، فإنها من الممكن أن تستخدم صواريخ كروز في ردها، وهي صواريخ ذات قدرة قتالية عالية، ومنها الصاروخ "مبين" الذي عرضته إيران في معرض ماسك الروسي للطيران صيف العام الماضي، والذي يتمتع بمدى يبلغ 280 ميلاً، وسرعة 250 ميلاً في الساعة، ويمكنه حمل رأس حربية يصل وزنها إلى 265 رطلاً.

وقال مانو جوج، محلل شؤون الطيران والدفاع في شركة غلوبال داتا،

واشنطن تدرس اتهام الصين بارتكاب «إبادة جماعية» ضد الأويغور

واشنطن - قال مسؤولان في إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب إن واشنطن تدرس رسمياً وصف القمع الوحشي الذي تمارسه الصين على الأقلية العرقية المسلمة من الأويغور في شينجيانغ (إقليم ذاتي الحكم)، بأنه "إبادة جماعية".

ووفق المسؤولين إذا لم يكن هناك إجماع كاف على استخدام مصطلح الإبادة الجماعية، يمكن للإدارة أن تتهم القيادة الصينية بارتكاب فظائع أخرى، مثل "الجرائم ضد الإنسانية" أو "التطهير العرقي".

وكان النشطاء والمشرعون يضغطون في الأشهر الأخيرة من أجل تصنيف التهمة تحت عنوان "الإبادة الجماعية"، لكن مجرد النظر في احتمال هذا التصنيف من قبل الحكومة الأميركية يمكن أن يضر العلاقات المتوترة بشدة بين بكين وواشنطن.

ويأتي ذلك أيضاً في خضم الحملة الرئاسية لعام 2020، حيث يتنافس المرشحان حول أي مرشح سيكون أكثر صرامة مع الصين.

وأشار المتحدث باسم جو بايدن إلى أن نائب الرئيس السابق يدعم التسمية، وهو عامل قد يؤثر على حسابات خصمه الجمهوري ترامب.

وفي وقت سابق اتهم روبرت أوبراين، مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، القادة الشيوعيين في الصين بإبادة "معسكرات اعتقال" للأويغور في شينجيانغ، وهي مقاطعة تقع شمال غربي البلاد.

وفي مارس الماضي، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية، تقريرها السنوي لحقوق الإنسان والحريات الدينية لعام

للرصد الزلزالي ترافقها قوة عسكرية إلى منطقة طالب أئينا بسيادة عليها، ما أثار غضب اليونان التي نشرت سفناً حربية في المنطقة رداً على ذلك.

وبحسب أئينا، فإن نشر سفينة "عروج ريس" التي تهدف إلى التقييد عن المحرقات قبالة جزيرة كاستيلوريزو اليونانية في بحر إيجه على "الجرف القاري اليوناني"، هو "انتهاك لسيادتها".

وتؤجج جزيرة كاستيلوريزو القريبة جدا من المياه الإقليمية التركية، غضب أنقرة لأن السيادة اليونانية عليها تحرم تركيا من مساحات بحرية غنية بالغاز تمتد مئات الآلاف من الكيلومترات.

وخلعت اليونان في سياق دبلوماسي إلى جانب شركائها الأوروبيين والولايات المتحدة للضغط على تركيا.

وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس إن بلاده "مستعدة للحوار، لكن الحوار لا يمكن أن يتم في ظل نظام تهديدات".

ورد نظيره التركي مولود جاويش أوغلو بأن أنقرة مستعدة لحوار من دون شروط مسبقة من أجل تقاسم "عادل" للثروات.

تدريب عسكري أوروبي في المتوسط تحسباً لمخاطرة تركية

إلى تجنّب أي "خطأ" يمكن أن يؤدي إلى "خرابها".

وأثار اكتشاف حقول كبيرة من الغاز في شرق المتوسط في السنوات الماضية توتراً شديداً بين أنقرة وأئينا اللتين تتنازعا على بعض المناطق البحرية.

فلورانس بارلي على تركيا احترام القانون الدولي في المتوسط

وأعتبرت وزارة الدفاع القبرصية في بيان أن "التوتر ومحاولات زعزعة الاستقرار في شرق المتوسط بلغت الذروة".

وفي أجواء التوتر هذه، دعت ألمانيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، الثلاثاء أئينا وأنقرة إلى "الحوار" و"خفض التصعيد".

وقال وزير الخارجية الألمانية هايكو ماس إن "لا أحد يريد حل هذا الخلاف عبر وسائل عسكرية"، مشيراً إلى أن "هناك إرادة للحوار من الجانبين".

وأرسلت تركيا منذ العاشر من أغسطس سفينة "عروج ريس"

وأكدت أن "المسار الدبلوماسي يبقى الوسيلة الفضلى لحل المسائل على المستوى الثنائي والمستوى الأوروبي في آن معا، والحوار يمكن أن يؤدي إلى خفض تصعيد التوتر في المنطقة".

ومن المقرر أن تجرى التدريبات بين الأربعا والجمعة في شرق المتوسط في جنوب وجنوب غرب قبرص، في وقت حذر فيه فرنسا تركيا من أن شرق المتوسط لا يمكن أن يشكّل "ملعباً لـ"طموحات" وطنية.

وقالت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في تغريدة أكدت فيها بدء التدريبات العسكرية المشتركة إن "المتوسط يجب ألا يكون ملعباً لطموحات البعض؛ إنه ملكية مشتركة"، حيث "احترام القانون الدولي يجب أن يكون القاعدة وليس الاستثناء".

وحذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعا من أن بلاده لن تقدم "أي تنازل" في الدفاع عن مصالحها المرتبطة بالغاز في شرق المتوسط داعياً اليونان

إلى تجنب أي "خطأ" يمكن أن يؤدي إلى "خرابها".

وأثار اكتشاف حقول كبيرة من الغاز في شرق المتوسط في السنوات الماضية توتراً شديداً بين أنقرة وأئينا اللتين تتنازعا على بعض المناطق البحرية.

فلورانس بارلي على تركيا احترام القانون الدولي في المتوسط

وأكدت أن "المسار الدبلوماسي يبقى الوسيلة الفضلى لحل المسائل على المستوى الثنائي والمستوى الأوروبي في آن معا، والحوار يمكن أن يؤدي إلى خفض تصعيد التوتر في المنطقة".

ومن المقرر أن تجرى التدريبات بين الأربعا والجمعة في شرق المتوسط في جنوب وجنوب غرب قبرص، في وقت حذر فيه فرنسا تركيا من أن شرق المتوسط لا يمكن أن يشكّل "ملعباً لـ"طموحات" وطنية.

وقالت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في تغريدة أكدت فيها بدء التدريبات العسكرية المشتركة إن "المتوسط يجب ألا يكون ملعباً لطموحات البعض؛ إنه ملكية مشتركة"، حيث "احترام القانون الدولي يجب أن يكون القاعدة وليس الاستثناء".

وحذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعا من أن بلاده لن تقدم "أي تنازل" في الدفاع عن مصالحها المرتبطة بالغاز في شرق المتوسط داعياً اليونان

إلى تجنب أي "خطأ" يمكن أن يؤدي إلى "خرابها".

وأثار اكتشاف حقول كبيرة من الغاز في شرق المتوسط في السنوات الماضية توتراً شديداً بين أنقرة وأئينا اللتين تتنازعا على بعض المناطق البحرية.

فلورانس بارلي على تركيا احترام القانون الدولي في المتوسط

وأعلنت وزارة الدفاع اليونانية الأربعاء أن "قبرص واليونان وفرنسا وإيطاليا اتفقت على نشر وجود مشترك في شرق المتوسط في إطار مبادرة التعاون الرباعية (إس.كيو.إيه.دي)".

وبحسب الوزارة، فإن هذه المبادرة الرباعية "ستساهم في تعزيز الوجود الجوي العسكري في المنطقة وهي مبنية على التفاهم المشترك والحوار والتعاون".

وستكون أول مرحلة من هذه المبادرة المشتركة التي أطلقت عليها تسمية "إيفنوميا" تركز الوسائل الجوية والبحرية بالإضافة إلى قوات هذه الدول الأربع في جنوب شرق المتوسط.

وأضافت الوزارة في بيانها أن هذه التدريبات تظهر "الالتزام الجماعي والكامل للدول الأوروبية الأربع في تطبيق قانون البحار وقانون استخدام المجاري المائية الدولية".

وتضمن أوروبي بوجه التهديدات التركية



تضمن أوروبي بوجه التهديدات التركية